

يفوق استطاعتي، مهما اجتهدت، أن أعبر لملئكم الكريم وبالکلمات المناسبة، عمّا اعتراني من شعور بالفخر والاعتزاز، عندما أعلمني السيّد رئيس مؤسّسة الجائزة العالميّة للديمقراطيّة، بأنّ مجلس الترشيح الدولي قرّر إجازتي هذه الجائزة المعتبرة.

وقد ازداد هذا الشعور قوّة و تأثيراً لا اعتبارين اثنين:

يتمثّل الأول في ما ذكره الأستاذ أريك بترمان في رسالته قائلاً: "نريد أن نشكركم عن مسؤوليّتكم إزاء بلدكم بوصفكم رئيساً للهيئة التي أشرفت على إصلاح القانون في تونس انطلاقاً من الثورة كي تكون الدولة الجديدة قائمة على مبادئ دستوريّة ... كما أردنا بذلك أن نكرّم الشعب التونسي الذي تمثّلونه أحقّ تمثيلاً من أجل إرادته الإصلاحية التي رفعها للعالم بأجمعه والتي تعني أنّ التغيير السلمي ممكن بعد عقود من النظام الاستبدادي."

أن تقدّروا الهيئة و رئيسها هذا التقدير، و أنتم تحكمون من منطلق دولي محايد، من شأنه، حضرات السيّدات و السادة ، أن يشجّعنا على مواصلة النضال لتدعيم ثورتنا الديمقراطية، ثورتنا المدنيّة، وما تحويه من قيم كونيّة و أنسيّة، متأصلة في فكر الحقوق الفردية و الاجتماعية و أصول الدولة الحديثة، دولة القانون، و أن يشجّعنا على ذلك في محيط داخلي أغلقت فيه أبواب الاعتراف و بدت فيه على الثورة مظاهر الانحراف.

فاسمحوا لي أن أحييكم، بصدق القلب و اللسان، تحية متعاليّة باسم الثورة التي نالت إكباركم ، متشكّرة باسم أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة الذين استحقّوا اعترافكم، ومتواضعة باسمي الخاص الذي فاز باختياركم. واسمحوا لي أن أهدّيها إلى الذين لو لا هم لما نعمنا بالحرية و سقياها، أقصد بذلك شهداء الثورة و جرحاها.

و يعود الاعتبار الثاني إلى و عيي بأنّ البلد الذي نحن في رحابه اليوم ، هو البلد الذي يعلم ربّما أكثر من غيره ما ينجرّ للبشريّة من خسران و بؤس و ألم عندما تُفقد الحرية في ظلّ نظام استبدادي لا يؤمن بالحقّ الأزلي و الطبيعي الذي يكمن في الذات البشريّة بصفقتها تلك، مثلما هو أعلم من غيره بفرحة الحياة عندما تُسترجع الحرية المسلوبة إلى مكانتها في كنف نظام ديمقراطي و تعدّدي قائم على مبادئ دولة القانون، مثلما استرجعها الشعب الألماني بتحريره سنة 1949 وبتوحيده سنة 1989. تزيد تجربتكم التاريخيّة قيمة و ثمنا لاختيار مجلسكم إياي و تكريمه للشعب التونسي و الهيئة التي سعت أن تمثّله في المرحلة الانتقاليّة الأولى، قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011 خصوصاً بمصادقتها على قوانين التحرير السنّة التي توطّر اليوم حياتنا السياسيّة.

أيها السيّدات و السادة ،

لقد وجّهت الثورة التونسيّة إلى العالم رسالة ذكّرت بمقتضاها للمتأسسين نداء الثورات كلّها عبر التاريخ ، هذا النداء الناطق على توق الإنسان الدائم إلى العدل و الحرّيّة و الكرامة الذي واجهت بفضلله الإنسانّيّة جميع قوى الظلم والطغيان و الرياء السياسي، حتى تمكّنت رويدا رويدا، رغم الإخفاقات و التراجعات أحيانا، من تكريسها على المستوى العالمي، مثلما يدلّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و ميثاق الأمم المتحدّة و كبريات المعاهدات الدوليّة في هذا الميدان.

لقد مثلت الثورة التونسيّة تكذيبا لأسطورة "الديمقراطيّة المستوردة من الغرب"، و هي أسطورة ابتدعها حكّامنا المستبدّون ومن والاهم من حماتهم في بعض الدول الغربيّة، مفادها أنّ الحرّيّة الديمقراطيّة لا تعدو أن تكون تعبيراً عن الثقافة الأوربية حصراً، لا علاقة لها بتراثنا الحضاري الإسلامي و لا بعباداتنا و عقليتنا المدنيّة. فجاءت الثورة بتقويض ذلك و اقتلعه من الأذهان، مثلما فعلت بالنسبة لحكاية أخرى، حكاية "الديمقراطيّة من صنيع النخب".

مقولة الثورة، حضرات السيّدات و السادة، هي الآتية: إنّ الديمقراطيّة لا تعدّ حكراً على أيّ كان من الشعوب أو الحضارات، بل هي مكوّن جوهرية نفعاني من مكوّنات الذات البشريّة. هذه هي رسالة الثورات عبر تاريخ الأمم وهي تنادي دوماً بكسب الحرّيّة والكرامة والمساواة و العدل، أو باستردادها إن هي انتزعت، في مواجهة كلّ مظهر من مظاهر الاضطهاد والاستلاب و التمييز. ولسنا في حاجة إلى تفصيل ذلك بأمثلة ملموسة، إلا أنني أود، بالمناسبة، أن أبين لحضراتكم ما كان للثورة الإسلام الأولى، ثورة القرآن والنبوة، من أثر عميق على تدعيم هذه المكاسب الإنسانّيّة الكونيّة، وفي إعلاء مفهوم الحقّ الذي ورد لفظه أكثر من 250 مرّة في النصّ القرآني.

و المؤسف في وضعنا الراهن أننا تناسينا ثوريّة الإسلام الأول و تمسّكنا بتأويلات ظرفيّة و حرفيّة منافية للقيم الكونيّة الحديثة، فأدّى ذلك إلى تشييد دول دينيّة تيوقراطية ترفض الحرّية أصلاً و تروّض أهاليها على الوضع هذا، حتى يصبح الإنسان مطيعاً أسيراً لاستلابه، راعياً مرعيّاً، وأدّى أيضاً بالبعض إلى تبرير العنف السياسي و الإرهابي تحت راية "الجهاد" كما يفهمونه، و إلى التمييز بين الرجل و المرأة في ظلّ "القوامة"، كما يفهمونها، وعلى أساس رؤية خاطئة بل جاهلة لمفهوم الطبيعة و تفضيلها المزعوم بين الذكر و الأنثى، و في النهاية إلى اغتيال حرّيّة الفكر و التعبير باسم "المقدّسات"، كذلك حسب مفهومهم. و اليوم نرى المنخرطين في هذا التيّار الهدّام، يسعون إلى إحباط الثورة بوسائل التخويف و الترويع والعنف، و لكن الشعب التونسي يقظ، الذي طال صبره، سيتصدّى لهم بقوة. حرمة الدين و مقدّساته في قلوب المؤمنين ولا في قوالب الدساتير والقوانين.

حضرات السيدات و السادة،

الثورة التونسية حمّالة عبر، و لا أبالغ إن قلتُ إن ثلاثة منها لا تحتل أي تراجع أو تناس:

1. أنّ الإنسان، من جهة، كائن مادّي حيّ يستحقّ بطبيعته حرمة حياته و جسده ضدّ جميع أنواع الانتهاكات، مثل التعذيب، أو الأشغال المضنية أو الحرمان من الأكل و الشراب فما بالك بالإبادة و القتل و غيرها من المعاملات المهينة. و هذا باب واسع من أبواب الكرامة.

2. وأنّ الإنسان، من جهة أخرى، كائن عاقل مفكّر و متكلم لا يتحمّل التحريم و لا التجريم في معتقده وتفكيره و تعبيره، إلا في حدود قانون عادل، وطبقا لمعايير دقيقة مضبوطة و ضرورية، تتخذ لحماية الغير في نظام ديمقراطي و لضمانه لا غير. و يترتب على ذلك أنّ بعض المفاهيم مثل "النظام العام" و "حرمة المقدّسات" و "مصالح الغير" و "الأخلاق الحميدة" و "السلم الاجتماعيّة" و ما شابهها، يجب ولا بدّ أن تبقى في حدود الضرورة البيّنة، كي لا يفتح باب للراغبين في السيطرة على غيرهم ليفرضوا عليهم تصوراتهم الحيائيّة، سواء كانت دينيّة أو فلسفيّة أو أخلاقيّة أو ذوقيّة أو سياسيّة.

3. و أنّه من حق الإنسان أن يطالب الدولة بتوفير مناخ ملائم لحياة لائقة باتخاذ القوانين و الإجراءات الاجتماعيّة و الجبائية و الاقتصاديّة و البيئيّة الكفيلة بتأمين ذلك.

حضرات الضيوف الكرام،

من هنا نبدأ و إلى هنالك ننتهي،

في سبيل إنسان متحرّر، متقدّم، متجدّد، يقول للحريّة: "مولود لأعرفك، موجود بوجودك، مفقود إن فقدتك".